

Mission permanente
de l'État du Qatar
auprès de l'Office
des Nations-Unies à Genève



الوفد الدائم لدولة قطر
لدى مكتب الأمم المتحدة
جنيف



2021/0075356/5

الوفد الدائم لدولة قطر / جنيف



The Permanent Mission of the State of Qatar to the United Nations Office and other International Organizations in Geneva, presents its compliments to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, and has the honor to refer to the latter's note dated August 30th 2021 and its attachment the letter addressed by the Chairperson-Rapporteur of the Working Group on the issue of discrimination against women and girls, concerning her thematic report to be presented at the 50th session of the Human Rights Council in June 2022, on: " **girls' and young women's activism, through their participation in political and public life, focusing on accomplishments, challenges and opportunities for change**".

The Permanent Mission of the State of Qatar is pleased to attach, *herewith*, the information received from the competent Authorities of the State of Qatar, with regard to the above mentioned subject.

Copy of the attached information in Word format is attached *hereto*.

The Permanent Mission of the State of Qatar avails itself of this opportunity to renew to the Chief of the Special Procedures Branch - Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) in Geneva, the assurances of its highest consideration.

Geneva, October 5th 2021



The Special Procedures Branch
Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR)
Palais des Nations - Geneva
1211 Geneva
Email: wgdiscriminationwomen@ohchr.org;
Cc: hwu@ohchr.org; barditi@ohchr.org

فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات

استبيان حول نشاط الفتيات والشابات

مقدمة

قام فريق العمل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات، في إطار التحضير لتقريره المواضيعي الذي سيقدّم في الدورة الخمسين لمجلس حقوق الإنسان في يونيو 2022، بإجراء بحث في موضوع نشاط الفتيات والشابات مع التركيز على الإنجازات والتحديات والفرص. للتغيير. سيغطي نطاق هذا الاستبيان الجوانب المختلفة لمشاركة الفتيات والشابات ونشاطهن في الحياة السياسية والعامّة على مختلف المستويات.

وفي هذا الصدد، يود الفريق العامل التماس مدخلات من الدول وأصحاب المصلحة الآخرين لإثراء عملية إعداد التقرير بما يتماشى مع ولايته المتمثلة في الحفاظ على نهج بناء وحوار مع الدول وأصحاب المصلحة الآخرين.

1. طبيعة وطرائق واتجاهات نشاط الفتيات والشابات

1. ما هو الإطار المعياري المتعلق بمشاركة الفتيات والشابات في الفضاء المدني ونشاطهن؟

- تحظى المرأة، بموجب الدستور الدائم للبلاد، بحقوق غير مسبوقّة، إذ لم يفرق الدستور بين الرجل والمرأة، وإنما ساوى بينهما في الحقوق والواجبات، وضمن للجميع حق العمل والتعليم والرعاية الصحية وحرية الرأي والتعبير والمشاركة السياسية.
- حيث نصت المادة (34) من الدستور على أن: «المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة»، كما نصت المادة (35) على أن: «الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس، أو الأصل، أو اللغة، أو الدين»، كذلك كفل للمرأة حق التعليم وحرية الرأي والبحث العلمي والعلاج والعمل.
- انضمت دولة قطر إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في 18 ديسمبر عام 1979، وأصدرت قطر المرسوم رقم (28) لسنة 2009 بالموافقة على انضمام دولة قطر إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام، 1979 ونصت المادة (1) من ذلك المرسوم على أن يكون للاتفاقية قوة القانون.
- رؤية قطر الوطنية 2030 تصبو إلى مجتمع تتمكن فيه المرأة من القيام بدور هام ومؤثر في جميع مجالات الحياة.
- استراتيجية التنمية الوطنية لدولة قطر 2018 - 2022 تعد مثلاً على حيث أكدت في كافة برامجها على المساواة التامة بين كافة فئات المجتمع وعدم التمييز ضد أي فئة.
- قدمت الدوحة العديد من المبادرات الدولية في هذا المجال، ومنها دعم الموارد الرئيسية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وإجراء الدراسة المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى نشر كتاب "حكايتها" الذي يوثق مساهمات النساء القياديات في الأمم المتحدة في تعزيز جهود الأمن والسلام.

- إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان كجهة مستقلة تتلقى الشكاوى المتعلقة بحقوق الإنسان بما فيها المتعلقة بالتمييز ضد المرأة.
- إنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة بقرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019.
- الإحصاءات تشير إلى أن نسبة التحاق الإناث في التعليم الجامعي تقترب من ضعف نسبة التحاق الذكور، وهناك تنوع وتوسع في التخصصات الجامعية التي تقبل عليها المرأة القطرية لتشمل مختلف المجالات التعليمية.

2. ما هي السمات الرئيسية لنشاط/ مشاركة الفتيات والشابات في الحياة السياسية والعامّة في سياقكم الوطني؟ يرجى الوصف، على وجه الخصوص، من حيث:

أولاً. قضايا محددة (مجالات مواضيعية) التي يشارك فيها الفتيات والشابات في الغالب

ثانياً. الجهات الفاعلة واللاعبين السياسيين الذين يتعاملون معها في الغالب

ثالثاً. مستويات المشاركة (الشعبية، المحلية، الوطنية، الدولية)

رابعاً. الجهات الرئيسية للمشاركة (مثل المدارس، والمجتمع، ووسائل الإعلام، والمنصات عبر الإنترنت، وما إلى ذلك)

خامساً. التعاون والتضامن عبر الحركات

- المرأة والعمل الدبلوماسي:

شمل دور المرأة القطرية العمل الدبلوماسي الذي تبوّأت به المناصب العليا مؤكدة بذلك مشروعيتها حقها في تمثيل دولة قطر بالخارج، حيث تم تعيين سعادة الشيخ/ علياء أحمد بن سيف آل ثاني كأول سفيرة تعمل في منصب المندوب الدائم لدولة قطر لدى المقر الأوروبي للأمم المتحدة بجنيف ثم أصبحت المندوب الدائم لدولة قطر في الجمعية العامة للأمم المتحدة بنيويورك.

وعينت سعادة السيد/ لولوة بنت راشد الخاطر بمنصب المتحدث الرسمي لوزارة الخارجية بحسب قرار سعادة نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية رقم 42 لسنة 2018، ومساعداً لوزير الخارجية بحسب قرار صاحب السمو أمير البلاد المفدى رقم 56 لسنة 2019، بالإضافة إلى مهام عملها كمتحدث رسمي لوزارة الخارجية.

- المرأة والحق في الانتخاب والترشيح:

دخلت المرأة القطرية المجال السياسي وخاضت تجربة الانتخابات مع إصدار أمير دولة قطر في 1998/07/18 المرسوم رقم 17 لسنة 1998، الخاص بنظام الترشيح والانتخاب للمواطنين القطريين لعضوية المجلس البلدي المركزي، والذي نصّ على منح حق الانتخاب لكل قطري (أو قطرية) بالغ من العمر 18 سنة، ولتكون قطر أول دولة خليجية تمنح المرأة حق الترشيح والانتخاب بنسبة 47% مقارنة بنسبة الناخبين من الرجال.

بلغ عدد أعضاء المجلس البلدي الذين فازوا في الدورة الخامسة 14 عضوة وللمرة الأولى في تاريخ انتخابات المجلس البلدي تفوز سيدتان، السيدة شيخة الجفيري، والسيدة فاطمة الكواري.

تستعد دولة قطر، في 2 أكتوبر، لتنظيم أول انتخابات تشريعية في تاريخها، حيث من المقرر إجراء اقتراع لانتخاب أعضاء مجلس الشورى (البرلمان)، الذي يرجع تاريخه إلى العام 1972، مجلس الشورى هو الهيئة التشريعية في البلد الخليجي، ومن مهامه مناقشة ما يحال إليه من مجلس الوزراء، مثل مشروعات القوانين والسياسة العامة للدولة وموازنة المشروعات الرئيسية، بحيث يقدم توصيات بشأنها، وكانت تكتسب عضويته في السابق بالتعيين.

كما افادت اللجنة الإشرافية لانتخابات مجلس الشورى في قطر، أن 294 مرشحاً موزعين على 30 دائرة تمثل مختلف أنحاء الدولة سجلوا في الكشوف الأولية للانتخابات.

طبقاً للقانون السابق لمجلس الشورى، يُعين الأمير أعضاء المجلس البالغ عددهم 45، وبحسب النظام الجديد يتألف المجلس من نفس العدد، بحيث يتم انتخاب 30 منهم عن طريق الاقتراع العام المباشر، ويعين الأمير الأعضاء الـ 15 الآخرين من الوزراء أو غيرهم، وتنتهي عضوية المعينين في باستقالتهم أو إعفائهم.

• المرأة والعدل:

لم يخل مجال القانون من عمل المرأة القطرية فقد ترأست عدة أقسام في وزارة العدل، وعينت السيدة مريم عبد الله الجابر أول وكيل نيابة على مستوى الخليج في سابقة اعتبرت أيضاً الأولى من نوعها على مستوى دول المنطقة.

• المرأة والداخلية:

تعزيزاً لقدرات المرأة وتمكينها من المشاركة في جميع المجالات وإيماناً من وزارة الداخلية بالدور الحيوي للمرأة ومشاركتها الفاعلة في نهضة المجتمع وحمايته وتبوأها مكانة متميزة في المجتمع تم توظيف العديد من الكوادر النسائية في الوظائف المدنية والشرطية من مختلف التخصصات والمؤهلات انطلاقاً من فناعة فاعلية المرأة وقدرتها على الإبداع في العديد من المجالات والتخصصات منها الفنية والتقنية النادرة كالعامل في المختبرات الجنائية والتحقيق الجنائي والمؤسسات العقابية والإصلاحية، بجانب عملها في المواقع الشرطية والخدمية كالجوازات والمرور والدوريات والمطار والأعمال الإدارية المختلفة ومنافذ الدولة البرية والجوية، إضافة إلى مبادراتها في مجال عمل الشرطة المجتمعية. وبإشادة الجميع أصبحت انطلاقتها في هذه المجالات علامة بارزة وضربت المثل في البذل والعطاء في العمل بشقيه المدني والعسكري على الرغم مما يتطلبه من عطاء واستجابة فورية للنظم أو التدريبات الشاقة، إيماناً منها بمشاركة شقيقها الرجل في حفظ الأمن وبناء المجتمع والانطلاق نحو تحقيق المرامي التي تنشدها استراتيجية وزارة الداخلية.

اهتمت وزارة الداخلية بالعناصر النسائية العاملة تحت مظلتها وشرعت الكثير من القوانين والتعليمات التي من شأنها حفظ كرامتها وكيانها واحترام خصوصيتها والعمل على إزالة العقبات التي قد تعيق تطورها وتحسين إنتاجيتها، ونظراً للزيادة السريعة والكبيرة في أعداد منتسبات وزارة الداخلية مدنيات كن أو عسكريات فقد ارتأت الوزارة إنشاء لجنة تعنى بالعنصر النسائي في كافة الجوانب التي تهم المرأة العاملة، حيث صدر قرار سعادة وزير الدولة للشئون الداخلية رقم (31) لسنة 2010م بتشكيل لجنة شئون المرأة بوزارة الداخلية، اختصاصاتها كالتالي:

1- دراسة الموضوعات التي تهم المرأة بوزارة الداخلية وإزالة العراقيل التي تعوق أدائها لمهامها الوظيفية وتفعيل خطط توظيف العنصر النسائي وإعداد تقارير سنوية بشأنها.

- 2- تحديد وتصنيف الجهات الحكومية والخاصة (الشركاء مستقبلاً) ودراسة نتائج ذلك التعاون بما يساهم في تحقيق رؤية قطر 2030.
 - 3- تمثيل وزارة الداخلية في المناسبات والمؤتمرات الخاصة بالمرأة داخل وخارج الدولة وكذلك اللجان والهيئات الاستشارية.
 - 4- إعداد الأهداف والخطط التشغيلية للجنة يتم اشتقاقها من استراتيجية الوزارة ووضع الخطط التشغيلية للمبادرات والبرامج التي تحقق الأهداف وتدعم عمل المرأة، والعمل على تحديثها وتطويرها بالتعاون مع المؤسسات المعنية.
 - 5- بناء شبكة علاقات للتواصل والحوار مع المؤسسات المعنية بقضايا المرأة الأسرية والمجتمعية وغيرها للمساهمة في تعزيز الولاء والانتماء المؤسسي.
 - 6- الإعداد والإشراف على النشاطات الاجتماعية والتوعوية الخاصة بالمرأة والأسرة والتي تندرج تحت تعاليم الدين الإسلامي والعادات والتقاليد.
- المرأة والرياضة:

بدأت لجنة رياضة المرأة في دولة قطر كأحدى اللجان التطوعية التابعة للأمانة العامة للمجلس الأعلى لشؤون الأسرة، وتم إشهارها بقرار سامي من صاحبة السمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند رئيس المجلس الأعلى لشؤون الأسرة رقم (3) لسنة 2000.

ولكي تكون لجنة رياضة المرأة في قطر تحت مظلتها الشرعية انضمت بدعم من المجلس الأعلى لشؤون الأسرة باللجنة الأولمبية الأهلية القطرية بتاريخ 18 مارس 2001م، قرار رقم (112) تحت مسمى (لجنة رياضة المرأة القطرية).

تسعى لجنة رياضة المرأة القطرية إلى النهوض بالرياضة النسائية والارتقاء بمستوى الأداء لديهم وذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية:

- 1- دعم رياضة المرأة في قطر وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الرياضية.
 - 2- خلق الوعي الرياضي لدى الجميع بأهمية ممارسة المرأة للرياضة ومدى مساهمة الرياضة في تنمية وإثراء قدراتها الإنتاجية.
 - 3- تعزيز مشاركة المرأة القطرية في الندوات والدراسات والمؤتمرات الرياضية المتخصصة على كافة المستويات الداخلية والخارجية.
 - 4- رفع المستوى الفني والإداري للنشاط النسائي في قطر في حدود الخطة العامة للجنة الأولمبية الأهلية القطرية.
 - 5- إيجاد قنوات اتصال مع الهيئات والمؤسسات الرياضية المحلية والخارجية لتطوير العمل الرياضي النسائي المحلي.
 - 6- تبادل الخبرات والمعلومات ودعم سبل التعاون مع الجهات المهمة بتطوير الرياضة النسائية
 - 7- مساعدة الهيئات الرياضية المعنية بشؤون الرياضة النسوية بالدولة لأداء رسالتها وإزالة العقبات التي قد تعوق عملها.
- المرأة والتعليم:

بدأت المرأة دورها بالتعلم في المدارس التي قادت المرأة أيضاً، مبينة الأثر الهام في تكوين وصناعة نهضة جديدة للدولة مبنية على أسس عليا، وتنوعت التخصصات التي دخلتها المرأة كالتربية والطيران والهندسة والطب والقانون والشؤون الدولية والشريعة والإعلام والآداب والفنون والعلوم التطبيقية

بمختلف أنواعها، وما زالت تتوسع في نطاق التخصصات التي تدرسها لئنثري بها الدولة في مجالات واسعة تنافس وتواكب بها مجريات العصر من العولمة والتطور التكنولوجي.

واحتل التعليم المجال الأكبر في عمل المرأة القطرية، حيث جاء تعيين سعادة السيدة/ شيخة المحمود في منصب وزيرة التربية والتعليم عام 2001 كأول سيدة قطرية وخليجية تتبوأ هذا المنصب الوزاري الهام، كما عينت الدكتورة شيخة عبدالله المسند رئيساً لجامعة قطر وهي أول سيدة تتولى هذا المنصب.

• المرأة والإعلام:

احتلت المرأة دوراً بارزاً في دولة قطر حيث صبحت تنافس الرجل في أعلى المناصب الإدارية والعلمية وقامت بجهد فاعل من خلال إسهامها في شتى المجالات داخل المجتمع القطري وخارجه.

إن المرأة القطرية أثبتت وجودها إعلامياً خلال السنوات القليلة الماضية في مواقع صنع القرار ونتيجة لذلك نرى ارتقاء المجتمع ببصمات إيجابية لها تأثيرها المحلي والخليجي والعربي، فوصف شخصيات إعلامية بارزة كالديكتورة الهام بدر تعطي الساحة الإعلامية تأكيداً على قدرة المرأة في تولي مناصب إعلامية هامة وقدرتها على القيادة.

كما سجلت المرأة القطرية، خلال السنوات العشر الأخيرة، حضوراً لافتاً في القنوات الفضائية والإذاعية القطرية، كمذيعات ومقدمات برامج، وقد نجحت الإعلاميات القطريات في تقديم مختلف البرامج الإذاعية والتلفزيونية الثقافية والاجتماعية والسياسية والرياضية والإخبارية، وقد تميزن بثقافتهن العالية، وحفاظهن على الهوية والقيم الأصيلة

• المرأة والصحة:

واصلت المرأة القطرية عملها في المجال الصحي الذي تبوأته به مناصب عليا دللت على نجاحاتها في التطوير والعمل حيث عينت سعادة الشيخة غالية بنت محمد بن حمد آل ثاني وزيرة للصحة عام 2008 ، كما تولت سعادة الدكتورة حنان محمد الكواري منصب وزيرة الصحة عام 2016 بأمر أميري، وتعتبر ثاني سيدة قطرية تتولى وزارة الصحة، كما ساهمت المرأة القطرية في المجال الصحي منذ أواخر الستينات من خلال انخراطها في سلك التمريض ودراساتها له في مدرسة التمريض التي تهدف إلى إعداد الكوادر الوطنية العاملة في التمريض .

كما حصلت الفتاة القطرية على فرصتها في مجال دراسة الطب وتخرجت لتعمل في مؤسسة حمد الطبية والمراكز الصحية. وتعمل المرأة القطرية كذلك في الطب الوقائي الذي يضم أقسام مكافحة الأمراض الانتقالية والصحة المهنية والصحة البيئية وصحة الأغذية والمختبرات المركزية وعيادة المطار.

• منتدى سيدات الاعمال القطريات:

توفر غرفة تجارة وصناعة قطر مقراً دائماً لمنتدى سيدات الأعمال القطريات الذي كان قد تأسس في عام 2000 من سمو الشيخة موزا بنت ناصر المسند حفظها الله، لتعزيز دور المرأة القطرية في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وتشجيع العناصر النسائية على المساهمة بفعالية في إقامة المشروعات الاستثمارية المختلفة.

3. ما هي أشكال وطرائق نشاط / مشاركة الفتيات والشابات في السياق الوطني الخاص بكم؟ يرجى تقديم معلومات عن أي هياكل قائمة (رسمية وغير رسمية) وكيف تعمل؟

تسعى وتحرص جامعة قطر على تمكين الطلبة من الجنسين في كافة المجالات. حيث تلعب الأندية والمنظمات الطلابية بإدارة الأنشطة الطلابية في جامعة قطر دوراً هاماً في بناء الخبرة التعليمية والحياتية لدى الطلبة وتتيح لهم الفرص المتنوعة لممارسة الأنشطة غير الأكاديمية التي تساعدهم على الاندماج في مجتمع الجامعة مع زملائهم الذين يتشاركون معهم الاهتمامات نفسها.

وتدعم الأندية الفرص التطويرية الغنية التي تساهم في فهم كيفية العمل كفريق، كما تساعد على صقل المهارات بطريقة عملية مثل التواصل والعمل الجماعي والقيادة، حيث يتم من خلالها اكتشاف واستثمار المواهب والطاقات لدى طلبة جامعة قطر.

وهناك نماذج الأندية الطلابية:

- طلب إنشاء نادي طلابي.
 - اقتراح فعالية طلابية.
 - تقييم فعالية طلابية.
 - مرشد النادي الطلابي.
 - نموذج الترشيح لإدارة الأندية والمنظمات الطلابية.
 - طلب مشاركة في يوم الأندية الطلابية.
- واعترافاً بالدور الهام لمشاركة الطلبة في مسئولية تحقيق أهداف جامعة قطر التربوية تم إنشاء مجلس تمثيلي لطلبة الجامعة والذي سيعمل وفق المبادئ والأسس التالية:
- العمل لصالح مجتمع الجامعة وخدمته بصفة عامة ولصالح طلبة الجامعة بصفة خاصة.
 - الالتزام بقوانين وتشريعات الجامعة نصاً وروحاً وكذلك بقوانين دولة قطر.
 - تعزيز جودة التعليم والتميز الأكاديمي والحفاظ على هذه الجودة.
 - تعزيز رؤية ورسالة الجامعة.

انطلاقاً من حرص جامعة قطر على تمكين الطلاب وتشجيعهم على الانخراط في الأنشطة والحياة الجامعية التي تدعم خبراتهم التعليمية وتصقل نموهم الشخصي، فقد منح قطاع شؤون الطلاب هذه الجوائز التكريمية والتحفيزية للطلاب والطالبات المتميزين والمساهمين بفاعلية في الحياة الجامعية

وتنقسم جوائز الحياة الطلابية إلى خمس فئات:

- 1- جائزة القيادة الطلابية: وتمنح إلى طالب وطالبة اظهروا قدرات قيادية متميزة في الحياة الطلابية الجامعية.
- 2- جائزة الأندية والمنظمات الطلابية: تمنح لطالب وطالبة من أعضاء المنظمات الطلابية ممن كانت لديهم إسهامات واضحة في تحقيق أهداف المنظمة الطلابية التي ينتمون إليها، وخلق فرص تدعم استمرارية المنظمة.

3- جائزة العمل التطوعي: تمنح لطالب وطالبة ممن أسهموا بشكل فاعل في الأعمال التطوعية الجامعية.

4- جائزة الطالب الرياضي: تمنح لطالب وطالبة ممن أسهموا بشكل فاعل في الأنشطة الرياضية الجامعية.

5- جائزة التوظيف الطلابي: تمنح الجائزة لطالب وطالبة عملا ضمن برنامج التوظيف الطلابي داخل الجامعة.

كما تقدم الجامعة جوائز الإسهامات الطلابية المتميزة جوائز غير تنافسية سنوية، تنقسم لعدة أنواع، تمنح من قبل رئيس الجامعة أو من ينوب عنه، لشريحة واسعة من الطلاب الذين لهم إسهامات متميزة في مجالات عدة في الحياة الطلابية والبرامج والأنشطة اللاصفية. حيث يتم اختيار الطلبة وفق شروط ومعايير جوائز الإسهامات الطلابية المتميزة، وتنقسم جوائز الإسهامات الطلابية المتميزة إلى ست فئات:

• جائزة الإسهامات في القيادة الطلابية.

• جائزة الإسهامات في التطوع والخدمة المجتمعية.

• جائزة الإسهامات في الأندية والمنظمات الطلابية.

• جائزة الإسهامات في الرياضة الجامعية.

• جائزة الإسهامات العلمية والثقافية والفنية.

• جائزة الإسهامات في التوظيف الطلابي.

الأنشطة الطلابية المختلفة والأندية والمجالس وفيما يتعلق بالطلبة ذوي الإعاقة خاصة الفتيات في الطلابية:

قام الطلبة ذوي الإعاقة وأصدقائهم في جامعة قطر بتأسيس مبادرة "أنا أقدر" الطلابية، وتهدف هذه المبادرة إلى إبراز الدور الفاعل والحيوي للأشخاص ذوي الإعاقة في بناء الوطن وخدمة المجتمع وتصحيح المفاهيم المغلوطة التي تنتقص من قدراتهم وإمكاناتهم في المسؤولية المجتمعية.

قام الطلبة المشاركين بالمبادرة بعدة حملات تطوعية أبرزها:

حملة مشكورين: مشاركة (10) طالبات من ذوي الإعاقة.

حملة ماقصرتو: مشاركة (6) طالبات من ذوي الإعاقة.

حملة عشانك: مشاركة (8) طالبات من ذوي الإعاقة.

حملة وفاء: مشاركة (12) طالبة من ذوي الإعاقة.

حملة ديرتنا: مشاركة (15) طالبة من ذوي الإعاقة.

حملة تصدق معنا: مشاركة (4) طالبات من ذوي الإعاقة.

بالإضافة الى مشاركات الطالبات في الأندية الطلابية وعددهم: (12) طالبة وبعض الأنشطة الطلابية الأخرى وعددهم (4) أما مجلس التمثيل الطلابي فكان له بصمة حيث فازت طالبتين في الانتخابات.

التعليمية العملية لتعزيز التعليم تكنولوجيا استخدام في السابقة السنوات قطر خلال جامعة استثمرت التعليمية. ورسالتها الاستراتيجية الجامعة أهداف وكذلك تحقيق التعلم مخرجات وتحسين

وعليه فإن جامعة قطر جاهزة سواء في بنيتها التحتية أو المنصات الإلكترونية المتوفرة ومنتسبي (MICROSOFT TEAM، WEPX, ZOOM)جامعة قطر لاستخدام منصات إلكترونية مثل (والمشاركات والتواصل بين كافة منتسبي الجامعة.

4. ما هي الاتجاهات والمحركات الرئيسية التي تؤثر على نشاطهم / مشاركتهم في بلدكم أو منطقتكم؟

5. ما هي الأمثلة الإيجابية والملهمة على نشاط الفتاة من حيث:

أولاً. التعبئة الاجتماعية والتغيير وثالثاً. التنمية الشخصية والتمكين (للفتيات والشابات)

في هذا الصدد. قام مركز أمان بالعمل على العديد من الأنشطة وفقاً لأهدافه الرئيسية والمتمثلة في "تعزيز منظومة الحماية والتأهيل الاجتماعي لضحايا العنف والتصدع الأسري من النساء والأطفال والمعرضين لذلك وإعادة دمجهم بالمجتمع" والتي كان أبرزها:

- رفع وعي المرأة بحقوقها وواجباتها وتعزيز ثققتها في نفسها وقدراتها
- تصميم العديد من الحملات والأنشطة التوعوية التي تخص العنف ضد المرأة بهدف التثقيف ورفع وعي فئات المجتمع
- تنظيم ملتقيات ثقافية: ملتقى العنف ضد المرأة في الإعلام والدراما "لنتناول تغيير الصورة النمطية للمرأة في الإعلام والدراما".
- عقد دورات تخصصية للفئات المستهدفة، وذلك بغية تثقيفهم وتزويدهم بأهم وأحدث المهارات الخاصة بكيفية التعامل مع الفئات المستفيدة. وتهدف هذه الدورات إلى تمكين الأسر من الإلمام بمختلف الوسائل المتعلقة بالحماية من العنف. وتعزيز هذه الثقافة لمقدمي الخدمات من العاملين على رعاية الفئات المستفيدة بالمركز بشكل خاص، وبين أفراد المجتمع بشكل عام.
- تنظيم ملتقى المرأة الثاني والثالث تحت عنوان "أدعم مجتمعي كرائدة تمكين"، بمشاركة أكثر من 900 امرأة.
- إطلاق حملة إعلامية تستهدف التوعية بالتشريعات القطرية ذات الصلة بحقوق المرأة.
- ولما نؤمن به بأن الوقاية خير من العلاج فأننا نعمل على المرأة نفسياً لمواجهة ضغوط الحياة وتجاوزها دون أن تتأثر إنتاجيتها في المجتمع.
- إشراك الأسر في نشاطات توعوية مشتركة للنساء والرجال معاً لما فيه من مردود إيجابي.
- تقديم استشارات قانونية ونفسية واجتماعية تقدم للنساء عن طريق التواصل الهاتفي مع المتخصصين بالمركز أو عن طريق الحضور لمرافق المركز ومكاتبه.
- تقديم خدمات الرعاية اللاحقة للنساء لضمان حمايتهن وإعادة اندماجهن بالمجتمع وتمكينهن من الحصول على حقوقهن بالتنسيق مع المؤسسات الداعمة والشركاء.
- مساعدة الامهات في التعرف على الجوانب الايجابية لديها ولدى الطفل.
- مناصرة ودعم وتمكين المرأة عن طريق عمل جلسات تأهيلية لرفع تقدير الذات لدى المرأة العاملة من خلال مساعدتها لكي تنظر إلى نفسها بطريقة مختلفة مما يساعد على التغيير الذي

- يمكن أن يحد من خلال الاعتماد على القوى التي تمتلكها المرأة. مثل قدرتها على إقامة علاقات وثيقة وتعاون مع شريكها، أو من خلال تعلم مهارات جديدة.
- تقديم الدعم النفسي للمرأة العاملة مما يسهل عليها تأدية مهامها وأدوارها في الحياة على الوجه الأمثل تجاه أطفالها وأسرتها.
- تعزيز قدرات الأسرة حتى تتمكن من تربية أبنائها وتقديم الخدمات الأساسية لهم (الصحية، التعليمية، والاقتصادية).
- مساعدة المرأة وتمكينها في إزالة العقبات والعوائق أمام وصولها وحولها على حقوقها الطبيعية، حتى تكسب الثقة بالنفس، وتتمكن من اتخاذ القرار والتحكم في الموارد التي تعينها على مواجهة ما يعترض دورها في تنمية أسرتها ومجتمعها.
- العمل على الخطة الإعلامية بهدف تغيير الانماط المجتمعية والسلوك المجتمعي حول الحقوق المتعلقة بحماية الطفل والمرأة.

ثانياً. التأثير على السياسات والتشريعات

من خلال مشاركة المرأة في عضوية المجلس البلدي، حيث جرت أول انتخابات لاختيار أعضاء المجلس البلدي المركزي عن طريق الاقتراع المباشر بتاريخ 1999/03/08 والتي شارك فيها المواطنون رجالاً ونساءً، يعد المجلس البلدي الذي يتألف من 29 عضواً يمثلون 29 دائرة انتخابية تضم أكثر من 242 منطقة من مناطق دولة قطر، مجلساً مستقلاً يقوم بمسئوليته من دون تدخل.

كما تخوض المرأة القطرية حالياً انتخابات مجلس الشورى في أكتوبر 2021 لأول مرة، حيث تضمنت القوائم التي نشرتها اللجنة (حكومية)، عبر موقعها الإلكتروني 294 اسماً موزعة على 30 دائرة انتخابية تمثل مختلف أنحاء الدولة من بينها 29 امرأة.

2. عوامل التمكين والممارسات الجيدة

1. ما هي أطر التضامن والدعم المتوفرة في سياقكم الوطني لتعزيز نشاط الفتيات والشابات؟ يرجى تقديم أمثلة محددة عن أي دور إيجابي لما يلي:

أولاً. الأطر القانونية / السياسية والمؤسسية

حرص المشرع القطري على مصلحة الفتيات والشابات، فقد تم إصدار عدد من القرارات والقوانين التي تكفل حقوقهن منها:

- قانون إدارة الموارد البشرية المدنية رقم (15) لسنة 2016: تضمن القانون أحكاماً تساوي بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات.
- مرسوم رقم (14) لسنة 1998 بنظام انتخاب أعضاء المجلس البلدي المركزي.
- قرار وزير التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية رقم 28 لسنة 2008 بالموافقة على تسجيل وشهر جمعية المرأة القطرية للوعي الاقتصادي والاستثماري.
- قرار مجلس الوزراء رقم (26) لسنة 2019 بإنشاء اللجنة الوطنية المعنية بشؤون المرأة والطفل وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.
- قرار وزير الشباب والرياضة رقم (154) لسنة 2015 باعتماد النظام الأساسي لمركز فتيات الخور.

- قرار وزير الثقافة والرياضة رقم (233) لسنة 2020 بدمج مركز إبداع الفتاة بمركز الفنون البصرية واعتماد نظامه الأساسي.

دعم قدرات الفتيات في مجالات صنع القرار:

- إنشاء اللجنة الاستشارية للشباب وانتخاب أعضائها من قبل جموع الشباب حيث تقاسم الشباب والفتيات عضوية اللجنة.
- وزارة الثقافة والرياضة بصدد انشاء مجلس شباب قطر حيث روعي في المقترح الخاص به أن تمثل فيه الفتيات بنسب متساوية مع الشباب.
- تبنت وزارة الثقافة والرياضة برنامج تعزيز المشاركة الشبابية في الشأن العام والحياة المجتمعية وهو الذي يهدف الى رفع نسبة مشاركة الشباب والفتيات في المجالات التالية:

1. المشاركة السياسية من خلال إيجاد آلية لإيصال صوت الشباب وأخذه بعين الاعتبار في اتخاذ القرارات على كافة المستويات _ وتشجيع الشباب على المشاركة في الانتخابات الخاصة بالمجلس التشريعي (مجلس الشورى).
2. المشاركة المدنية: من خلال تعزيز دور الجمعيات العمومية بالمؤسسات الشبابية والنوادي الرياضية وانتخاب القائمين على إدارتها بالانتخاب المباشر وتشجيع الفتيات على التواجد في مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات التطوعية والخيرية وتولي مناصب قيادية بها.
3. الدولة بصدد الانتهاء من إعداد السياسة الوطنية للشباب التي ستكون نقلة نوعية كبيرة في طريق دعم الشباب من الجنسين وتمكينهم من لعب دور حاسم في كافة المجالات وتعزيز صوتهم وتأثيره على اتخاذ القرار في كافة مستوياته، وتتبنى السياسة مبدأ المساواة التامة بين الشباب والفتيات.

ثانياً. المؤسسات الاجتماعية والثقافية والدينية

المؤسسات الخيرية:

تلعب المرأة في المؤسسات الخيرية دوراً محورياً في تقديم كافة أنواع المساعدات والإعانات داخل المجتمع وخارجه، بالإضافة إلى الأنشطة المتعددة مثل إعداد البحوث الميدانية عن الأسر المتعففة وإقامة الأسواق الخيرية وتنفيذ أطباق الخير وتنظيم حملات التبرعات للمناطق المنكوبة.

وكانت جمعية الهلال الأحمر القطري أول من أسس الفرع النسائي عام 1982م ومن ثم اعتمدت الجمعيات الأخرى هذا التوجه وباتت المرأة القطرية تعمل في هذه الجمعيات كموظفة ومتطوعة.

ويعتبر العمل التطوعي أحد المبادئ الأساسية والأصيلة المتجذرة في عرف المجتمع القطري لأنه يمثل الركائز الدينية والإنسانية والاجتماعية والثقافية المتأصلة بصورة عميقة في المجتمع القطري التي استلهمها من العادات والتقاليد الموروثة عن الآباء والأجداد، يعتبر مركز قطر للعمل التطوعي من أهم وأشهر المراكز في دولة قطر حيث يهتم المركز باستقطاب المتطوعين وتدريبهم وتنقيفهم وإعدادهم للمشاركة في مشاريع التنمية الشاملة بالبلاد.

المؤسسات الثقافية والاجتماعية:

مشاركة الفتيات والشابات المتميزة بأنشطة المراكز الشبابية الفاعلة اهتمت الدولة بإنشاء مراكز خاصة بالفتيات يمارسن من خلالها كافة الأنشطة الاجتماعية والثقافية والرياضية وغيرها، وتنتشر تلك المراكز في كافة مناطق الدولة، وتدار تلك المراكز من خلال إدارة يتم انتخابها من قبل الجمعية العمومية للمركز.

البرامج التي تشجع فيها الدولة الفتيات على المشاركة:

تشجع الدولة على مشاركة الفتيات في كافة البرامج الاجتماعية والثقافية وبصفة خاصة العمل التطوعي، المشاركة في مؤسسات العمل المدني، المشاركة في أنشطة وبرامج المراكز الشبابية، برامج تنمية القدرات والمهارات وعلى سبيل المثال كان للفتيات النصيب الأكبر في برامج رواد الاعمال، برامج سفراء لدعم وإعداد الشباب والفتيات لتمثيل الدولة في المحافل الدولية، برنامج الجيل المبرر لتشجيع الفتيات على ممارسة الأنشطة الرياضية وغيرها.

كما اتخذت الدولة العديد من التدابير التنفيذية لحماية النساء والفئات الضعيفة في المجتمع من خلال إنشاء عدد من المؤسسات والمراكز المعنية بهذه الفئة. حيث تم في العام 2013 إنشاء المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي وهي مؤسسة رائدة في تمكين منظمات المجتمع المدني وتعزيز قدراتها والنهوض بها وتطوير وتفعل دورها في المجتمع، لاستدامة التماسك الأسري والمجتمعي والتنمية البشرية. وتتضوي تحت مظلتها المراكز التالية:

- مركز رعاية الأيتام (دريمة)
- مركز لذوي الإعاقة (الشفلح)
- مركز الاستشارات العائلية (وفاق)
- مركز تمكين ورعاية كبار السن (إحسان)
- مركز الإنماء الاجتماعي (نماء)
- مركز النور للمكفوفين.
- مركز دم الصحة السلوكية
- مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (امان)

ويعمل مركز أمان على بناء وتطوير القدرات المؤسسية لخدمة ضحايا العنف من الأطفال والنساء، ويختص المركز بالآتي:

- توفير الإيواء المؤقت للفئات المستهدفة وتقديم الرعاية المتكاملة لهم
- تأسيس خط ساخن لاستقبال البلاغات المتعلقة بالفئات المستهدفة وتقديم الاستشارات النفسية والقانونية والاجتماعية.
- تنفيذ برامج متخصصة لتمكين وتأهيل ضحايا العنف والتصدع الأسري من الأطفال والنساء وإعادة دمجهم في المجتمع.
- المتابعة الدورية واللاحقة لأوضاع الفئات المستفيدة
- التعاون والتنسيق مع الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة وغيرها من الأجهزة الحكومية الأخرى ومنظمات المجتمع المدني لخدمة ضحايا العنف من الأطفال والنساء من خلال تعزيز الشراكة.

رابعاً. المبادرات التعاونية وحقوق الإنسان و / أو الحركات النسائية

في مجال حماية وتمكين المرأة. فقد قام مركز أمان بالعديد من المبادرات الرامية الى تعزيز مفاهيم حقوق المرأة وسبل تمكينها. وفيما يلي أبرز مبادرات مركز أمان بهذا الشأن منذ عام 2017 على سبيل المثال لا الحصر:

- تنظيم "ملتقى المرأة والإعلام" بمشاركة مؤسسة الانتاج البرامجي لدول الخليج. (2017)
- اللقاء التفاعلي "بالتمكن نواجه العنف"، و ورشة المرأة التفاعلية بمناسبة اليوم الدولي للمرأة، و الملتقى "أدعم مجتمعي كرائدة تمكين". (2018)
- المشاركة في مناقشة تقرير البنك الدولي حول المرأة ورفع تحفظات المركز على هذا التقرير للجهات المعنية. (2019)
- حملة خاصة للمرأة في منصات التواصل الاجتماعي تشغل عدت نواحي للتعرف على حقوقها وواجباتها وكيفية حماية نفسها من أي عنف قد تتعرض له. (2020)
- تنظيم ملتقى تفاعلي بعنوان "المرأة بين الواقع والتحديات" بالتعاون مع جمعية المحامين القطرية. (2020)
- 3 دورات تدريبية في مجال حقوق المرأة (مفاهيم عامة والتزامات قطر على المستوى الدولي) و (حقوق المرأة وآليات الحماية) و (فنون ومهارات كتابة التقارير) قدمها معهد جنيف لحقوق الانسان. (2020)
- إجراء 4 دراسات مقارنة بالتعاون مع معهد جنيف لحقوق الإنسان في عام 2020:
 - موائمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقية الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة.
 - مشروع قانون لمناهضة العنف ضد المرأة.
 - مشروع لتعديل قانون الجنسية رقم 38 لسنة 2005.
 - موائمة التشريعات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

خامسا. البنى التحتية / الوسائل التكنولوجية

سادسا. أطر أخرى

2. ما هي الطرق التي تعزز بها الدولة وتدعم مشاركة / نشاط الفتيات؟ يرجى تقديم أمثلة محددة وممارسات جيدة فيما يتعلق بالتدابير التي تتخذها الدولة، ولا سيما:

أولاً. لمعالجة الأعراف الاجتماعية التمييزية، والقوالب النمطية الجنسانية، والوصم ضد مشاركة الفتيات العامة وأدوارهن الناشطة؛

لا يوجد

ثانياً. لضمان الحماية التي تراعي النوع الاجتماعي والعمر من الاعتداءات على الناشطات؛ في مجال حماية المرأة، يتبع مركز أمان مجموعة من آليات الحماية والتأهيل الاجتماعي لضمان حماية الفئات المستهدفة من العنف، حيث تتمثل أبرز تلك الآليات بما يلي:

- وضع السياسات والبروتوكولات لضمان جودة الاجراءات المتبعة والخدمات المقدمة التي تراعي النوع الاجتماعي والعمر في سبيل الحماية من العنف
- تقديم خدمات التأهيل والحماية في ظل ضمان تواجد الصف الأمامي كواحد من الإيواء بشكل مباشر بإقامة كاملة مع الحالات 7/24 وتشكيل فريق الطوارئ 7/24 لمقابلة الحالات الطارئة بمقر المركز ودار الإيواء.

- التعاون مع جمعية المحامين القطرية لترشيح عدد من المحامين المتطوعين لرفع ومباشرة الدعاوي القضائية بمختلف أنواعها ودرجاتها لغير القادرين من الفئات المستهدفة للمركز.
- تطوير دار الإيواء بصور مستمرة لضمان تقديم الخدمة وفقاً للمعايير الدولية الخاصة بحماية الفئات المستهدفة.
- تطوير الخط الساخن 919 بما يتلاءم مع المعايير الدولية ويضمن الوصول للفئات المستهدفة 7/24.
- تعزيز آليات الوصول من خلال تطوير وتشغيل تطبيقات الكترونية موجهة لمساعدة الطفل (تطبيق ساعدني) والمرأة (تطبيق شاوريني) وتقديم خدمات المشورة والتوجيه للفئات المستهدفة للمركز.
- تقديم خدمات الاستشارات والدعم القانوني من خلال فريق الدعم القانوني بالمركز.

ثالثاً. لتقييم ودعم القدرات المتطورة للفتيات للمشاركة الكاملة والحررة في جميع مجالات صنع القرار العام.

3. ما هي القضايا والبرامج الخاصة، إن وجدت، التي تشجع فيها الدولة الفتيات والشابات على المشاركة؟ كيف يتم ضمان تنوع نشاط الفتيات وإدماجهن في جميع مبادرات نشاط حقوق الإنسان (مثل المساواة بين الجنسين، والإعاقة، والبيئة، وقضايا السحاقيات المثليين وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً والخنثى، وما إلى ذلك)؟ يرجى مشاركة الممارسات الإيجابية المحددة.

قام مركز أمان بتبني إطلاق مبادرة مشروع الإسكوا للمساواة الجندرية في بيئة العمل في أكتوبر 2019 لتطبيق خطة إدارية تهدف إلى بناء وتعميم فهم مشترك لقضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة داخل منظومة العمل المؤسسي.

حيث تتضمن الخطة مجموعة من "مؤشرات الأداء" الرامية إلى دعم جهود الآليات الوطنية المعنية بالنهوض بالمرأة في سياق مراجعة البنية المؤسسية قضايا المساواة بين الجنسين في مجالات الإدارة والبرامج المختلفة. وذلك بهدف:

- المساهمة في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة 2030.
- تعزيز دور المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في قيادة جهود تمكين المرأة في الدولة.
- تقديم دليل استرشادي لصناع القرار حول توفير بيئة عمل تمكينية للمرأة للعمل والإبداع.

4. كيف يعزز أصحاب المصلحة الآخرون مشاركة ونشاط الفتيات والشابات في السياق الوطني الخاص بكم؟ يرجى وصف أصحاب المصلحة النشطين في هذا المجال والدور الذي يلعبونه.

يعمل مركز الحماية والتأهيل الاجتماعي (امان) على توفير الدعم وتقديم الخدمات المختلفة لفئاته المستهدفة كذلك من خلال تبني مفاهيم الشراكة وتفعيل أدوار أصحاب المصلحة المعنيين عبر عقد الشراكات مع الجهات المعنية في الدولة من خلال إبرام مذكرات التفاهم والبروتوكولات في مجال عمل المركز وفئاته المستهدفة. ومن أجل تعزيز جهود حماية الفئات المستهدفة وتمكينهم. فقد نجح مركز أمان تحت مظلة المؤسسة القطرية للعمل الاجتماعي في تفعيل مجموعة من مذكرات التفاهم والبروتوكولات في الجوانب التعليمية والثقافية والصحية والأمنية والتكنولوجية. والتي يمكن إدراج أبرز تلك المذكرات على النحو التالي:

- وزارة التعليم والتعليم العالي
- النيابة العامة
- وزارة الداخلية
- وزارة الثقافة والرياضة
- مستشفى حمد العام
- مركز سدرة للطب والبحوث
- مركز مدى للتكنولوجيا المساعدة
- متاحف قطر

5. ما هي الإنجازات على المستوى الوطني في تنفيذ القوانين والسياسات والخطط و / أو البرامج والممارسات ذات الصلة بتعزيز مشاركة / نشاط الفتيات والشابات؟ يرجى تقديم أمثلة على الممارسات الجيدة وأي مبادرات ابتكارية تم اتخاذها والدروس المستفادة.

3. التحديات والحواجز الهيكلية

1. ما نوع الحواجز الخاصة بالجنس والعمر التي تؤثر على مشاركة / نشاط الفتيات والشابات في السياق الوطني الخاص بكم؟ يرجى الإشارة إلى أمثلة ملموسة للعوامل المباشرة وغير المباشرة وكذلك الرسمية وغير الرسمية التي تشكل تهديدات ومخاطر للفتيات والشابات المنخرطات في الفضاء العام (يمكن أن تشمل الأمثلة على ذلك التنميط القائم على الجنس والعمر، والقيود المفروضة على حرية التعبير، والكلام، التجمع، والحرية، وما إلى ذلك، والقيود القانونية على القدرة على تقديم الموافقة القانونية، والسن القانوني للزواج، وما إلى ذلك).

لا يوجد حواجز خاصة بالجنس والعمر تؤثر على مشاركة / نشاط الفتيات والشابات في السياق الوطني.

إن السلطة القضائية تستمد وجودها وكيانها من الدستور الدائم لدولة قطر الذي ناط بها وحدها أمر العدالة، مستقلة عن باقي السلطات، ولها دون غيرها ولاية القضاء بما يكفل تحقيق العدالة في المجتمع وضمان الحقوق والحريات، فسيادة القانون أساس الحكم في الدولة، وحق التقاضي مصون ومكفول للناس كافة (المادة 135 من الدستور) فلكل مواطن أو مقيم حق اللجوء إلى القضاء، والقضاء هو صاحب الولاية العامة في نظر المنازعات الجنائية، والمنازعات المدنية والتجارية، ومنازعات الأسرة والتركات، والمنازعات الإدارية، وسائر المنازعات.

ولا يوجد في الدولة قوانين وسياسات وممارسات محددة تضع عقبات أمام مشاركة الفتيات والشابات أو نشاطهن أو عملهن الجماعي.

2. ما هي مجموعات الفتيات والشابات الأكثر تضرراً من هذه الحواجز ولماذا؟

3. هل هناك أي قوانين وسياسات وممارسات محددة تضع عقبات أمام مشاركة الفتيات والشابات أو نشاطهن أو عملهن الجماعي؟ إذا اجبت بنعم، من فضلكم وضحوا

فيما يتعلق بالقوانين : لا يوجد

4. ما هي التهديدات التي تواجهها الفتيات والناشطات في بلدكم أو منطقتكم فيما يتعلق بعملهن كناشطات؟ على وجه الخصوص، من حيث:

أولاً. يتم مقاضاتهم ومعاقبتهم على نشاطهم

نص الدستور الدائم لدولة قطر في المادة (40) أنه "لا جريمة ولا عقوبة إلا بقانون"، ولعدم وجود قوانين تعيق أو تمنع مشاركة الفتيات والشابات في ممارسة نشاطهن، بالتالي لا تتم مقاضاتهم أو معاقبتهم.

ثانياً. مواجهة الترهيب والمضايقات والهجمات (مباشرة أو غير مباشرة، عبر الإنترنت أو دون اتصال بالإنترنت، جنسية أو جسدية)

ثالثاً. الافتقار إلى الوصول إلى العدالة والتعويضات عن انتهاكات حقوقهم

من خلال اللجنة الوطنية لحقوق الانسان، حماية حقوق الإنسان وصون كرامته، وحشد طاقات المجتمع حول فهم وممارسة حقوقه وواجباته، وتطبيق قيم العدالة الاجتماعية والتسامح، وتعزيز المساواة وعدم التمييز.

5. ما هي الاهتمامات الخاصة التي قد تنشأ فيما يتعلق بوصول الفتيات والشابات إلى التكنولوجيا والبنى التحتية الأخرى؟ كيف تؤثر الفجوة الرقمية على نشاط الفتيات؟

6. ما هي التحديات، في سياقكم الوطني، في الاعتراف بالفتيات وحمائتهن كمدافعات عن حقوق الإنسان؟ ما هي الاتجاهات السلبية التي تقوض قدراتهم ومصالحهم المتطورة على مستوى الأسرة والمجتمع والدولة؟

7. ما هي التحديات الرئيسية في ضمان ما يلي؟

أولاً. مساحة آمنة للمشاركة

ثانياً. إدراج مجموعات متنوعة من الفتيات والشابات ومن المجتمعات المهمشة

ثالثاً. الوصول إلى الموارد والبنى التحتية والشبكات والمنصات

رابعاً. برامج تعاونية مع مختلف أصحاب المصلحة.

4. اسباب طارئة

1. هل هناك قضايا ناشئة جديدة تتعلق بمشاركة الفتيات والشابات على المستويات المجتمعية والوطنية والدولية؟ إذا اجبتم بنعم، من فضلكم وضحوا.

لا يوجد

2. ما هي آثار التطورات الرقمية والتحولات الرئيسية في النشاط الرقمي على مشاركة الفتيات والشابات؟

أدت التطورات الرقمية إلى توسيع دائرة المشاركة للفتيات في المبادرات والبرامج الاجتماعية الالكترونية

3. ما هي آثار جائحة كوفيد-19 على نشاط / مشاركة الفتيات والشابات؟

أصبحت المشاركات الكترونية أكثر بحضور الندوات والمشاركة بالحديث في المحاضرات التي يتم طرحها ضمن برامج التوعية بوزارة التنمية الإدارية والعمل الشؤون الاجتماعية – قطاع الشؤون الاجتماعية – بإدارة شؤون الأسرة.

يتم طرح العديد من المواضيع المعنية بالمرأة والإعلان عن أهم القضايا الخاصة بها في إطار أسري وتوضيح أهمية تمكينها اجتماعياً، والسعي للإضافة والتعديل في وضعها الحالي ليتناسب وطبيعة الحياة ومتطلباتها، وعليه أعدت إدارة شؤون الأسرة في وزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، البرامج الأسرية التي تعتبر المرأة جزء لا يتجزأ ضمنها وبعض البرامج المعنية بالمرأة دون غيرها مثل برنامج اليوم العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة من خلال الحديث عن أهمية دورها الفعال في إطار المجتمع، وضرورة المحافظة على كيانها الأسري، ومراعاة طبيعتها المختلفة والعمل على تحسين وضعها الاجتماعي وتمكينها والسعي كذلك لتطوير كل ما يقدم لها من خدمات ذات صلة، بالإضافة إلى تنفيذ عدد من الورش التدريبية والمحاضرات التوعوية عن المرأة. كما أعدت ورشة عمل بعنوان "العلاج المعرفي السلوكي لاضطراب ما بعد الصدمة لدى المرأة المعنفة".

وفي ضوء استراتيجية جامعة قطر 2018-2022 ومشروع التحول الاستراتيجي الذي يهدف إلى تحقيق قفزة نوعية في تميز الجامعة في التعليم والبحث والمشاركة المجتمعية، قامت الجامعة بإنشاء قسم إدارة المخاطر المؤسسية للإشراف على عملية إدارة المخاطر في الجامعة، وتقييم ومعالجة ومراقبة الأحداث المحتملة باستمرار التي قد تسبب أي إشكاليات أو تحديات تؤثر في تحقيق أهداف جامعة قطر.

إيماناً من جامعة قطر بأهمية التخطيط الاستباقي لمواجهة الأزمات، فلقد قامت الجامعة بإعداد خطة مؤسسية لمواجهة وإدارة الأزمات تتماشى مع المعمول بها في إدارة المخاطر في دولة قطر ويقوم بالإشراف على التنفيذ فرق عمل على مستويات مختلفة تهدف إلى وضع آليات لتنفيذ وإدارة المخاطر المؤسسية.

وتضمنت هذه الفرق:

اللجنة العليا للصحة والسلامة:

يرأس هذه اللجنة رئيس جامعة قطر وتتمثل عضويتها في السادة نواب الرئيس وغيرهم من المعنيين في الجامعة، وتقوم اللجنة بالاجتماع بصفة دورية واستثنائية لمتابعة تطورات الأمور والتوصية بالإجراءات اللازمة.

اللجنة التنفيذية للصحة والسلامة:

- تتكون هذه اللجنة من ممثلين اثنين من كافة قطاعات الجامعة وتختص اللجنة بالتواجد في حالات الطوارئ واتخاذ القرارات اللازمة في حينها بعد استشارة وموافقة اللجنة العليا للصحة والسلامة.
 - تراقب هذه اللجنة عن كثب أي مخاطر مستجدة فيما يتعلق بالصحة والسلامة وتقوم بطرح الخطط اللازمة للتعامل معها،
 - كما تنتظر هذه اللجنة في التقارير الواردة من لجان التدخل السريع وتقدم التوصيات بناء عليها.
- فريق التدخل السريع:

مجموعات محددة ومعروفة من مختلف التخصصات الذين يمكنهم من التدخل السريع لتقديم الحلول الناجعة في العمليات الطارئة وتقديم الخدمات الفورية في حالة أي طارئ.

التعامل مع انتشار فيروس كورونا:

مع بداية ظهور فيروس كورونا في قطر بدأت جامعة قطر في تفعيل خطتها الاستراتيجية في مواجهة وإدارة المخاطر المؤسسية وبدأت اللجان الثلاث المسؤولة عن الصحة والسلامة في عمل الاجتماعات الدورية لتقييم الموقف بصورة يومية ووضع خطة متكاملة تمكن الجامعة من الاستمرار في العملية التعليمية وأمورها التشغيلية بشكل اعتيادي حال وصلت الأمور الى تعليق الدراسة بالجامعة.

وبناء على البيان الصادر من مكتب الاتصال الحكومي تم تعليق الدراسة لجميع الطلاب في الدولة بتاريخ 10 مارس 2020 وحتى اشعار اخر، قامت الجامعة باتخاذ الإجراءات الاحترازية التالية:

- استخدام المنصات الإلكترونية المؤسسية لضمان تقديم دعم شامل ومستمر للطلبة وأعضاء الهيئة التدريسية.
- استمرار العملية التعليمية والمحافظة على تحقيق الأهداف التعليمية ومخرجات التعلم وجودة التعليم المقدم للطلبة سواء عن طريق المنصات التفاعلية أو منصات التعليم عن بعد
- التأكيد على أن تكون المقررات الإلكترونية تتماشى مع متطلبات الطلبة ذوي الإعاقة. (مع توفير دليل مفصل للتكنولوجيا المساعدة المتاحة في مركز الدمج ودعم ذوي الإعاقة عن الأجهزة والبرامج التي تتناسب وإعاقات الطلبة المختلفة للاستفادة منها).

وفي ظل الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة للحد من انتشار فايروس كورونا المستجدة وضمن المساهمات التي قامت بها جامعة قطر كشريك ضمن حملة التطوع الوطنية. دعت الجامعة منسوبيها للتطوع في إدارة مركز المتطوعين الخاص بالحملة الوطنية للمتطوعين.

4 - يرجى تقديم معلومات عن التطورات والشواغل الأخيرة الأخرى فيما يتعلق بحركات الفتيات والشابات.

5. التوصيات / الطريق إلى الأمام

1. ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تعتمدها وتنفذها لضمان مشاركة ونشاط وعمل جماعي للفتيات والشابات بشكل هادف على جميع المستويات؟

2. ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تعتمدها للتصدي للتمييز المنهجي القائم على نوع الجنس / على أساس السن والتحديات التي تؤثر على مشاركة الفتيات والشابات في الحياة السياسية والعامة؟

3. ما هي التدابير الملموسة التي ينبغي للدول أن تتخذها لتحسين التضامن والدعم والتعاون من أجل خلق بيئة آمنة ومواتية لمشاركة / نشاط الفتيات والشابات؟

إن أي شكل من أشكال النشاط الاجتماعي، (الفردى أو الجماعي) لتعزيز وحماية حقوق المرأة وتمكين النوع الاجتماعي من المشاركة في الشأن العام، لا تصادفه عقبات قانونية تمييزية جديّة على أساس (الجنس) في دولة قطر، بدلالة ما ورد في:

✓ المادة (35): من الدستور (الناس متساوون أمام القانون لا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو اللغة أو الدين).

✓ والمادة (34): المواطنون متساوون في الحقوق والواجبات العامة).

✓ والمادة (42): (تكفل الدولة حق الانتخاب والترشيح للمواطنين وفقاً للقانون). حيث يلاحظ بأن الدولة ومن خلال هذه المبادئ الدستورية قد كفلت للمرأة أسوة بالرجل الحق في المشاركة في الشأن العام والشأن السياسي.

ليتم ترجمة هذه المبادئ عملياً وتنظيمها من خلال قانون تنظيم المجلس البلدي المركزي، وقانون نظام انتخابات مجلس الشورى حيث ضمن كل من القانونين للمواطنين دونما تمييز على أساس الجنس حق الانتخاب والترشح على حد سواء، ناهيك عن اشتراك العديد من النساء القطريات في عضوية المجلس البلدي لدورات متعاقبة.

وعلى صعيد متصل، فإن قانون مكافحة الجرائم الإلكترونية الصادر بالقانون رقم (14) لسنة 2014 قد تكفل بالمعاقبة على الأفعال التي تندرج ضمن تعريض الأفراد للترهيب أو للتهديد من أي نوع ولأي سبب كان وبضمنهم (الفتيات والشابات)، وذلك من خلال الأحكام التي تتعلق (بجرائم المحتوى) علماً بأن السجلات الأمنية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية لم ترصد أي ممارسات تنطوي على ترهيب أو مضايقات أو هجمات مباشرة أو غير مباشرة جنسية أو جسدية على الفتيات والشابات بسبب عملهن كناشطات في المجال العام خلال السنين الفائتة.